الصحافة العراقية في عامين من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى نيسان ٢٠٠٥

د. مؤيد الخفاف

مقدمة

شهد العراق بعد سقوط النظام في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وبعد انحـــلال الدولة العراقية، فوضى سياسية وحزبية لم يشهدها من قبل ولعبت قوات الاحتلال الامريكي طيلة السنتين الماضيتين دوراً اساسيا بتكريس وترسيخ واقع الفوضى وهذا الانحـــلال من خلال مجموعة من الاجراءات والسياسات الخاطئة التي اتخذتها في ادارة شؤون العراق، بـــدءا من تجاهلها للفوضى الامنية والتي لايزال يعاني منها العراقيون بـــعد مضي عامين كاملين على الاحتلال، وعدم اتخاذها أية خطوات جادة لاعادة الامن والنظام، مرورا بـــتفكيك معظم مؤسسات الدولة وأجهزتها، ومنها القرار الذي اصدره الحاكم المدني الامريكي للعراق بول بريمر في ٢٠٠٣/٤/٢٣ بحل وزارة الاعلام والغاء جميع الصحف العراقية وتسريح جميع العاملين في المؤسسات الاعلامية، واصبـــح العراق يعاني من فوضى اعلامية، تعددت فيه الاصدارات والمطبوعات، وتعددت الاحزاب والتنظيمات والحـــركات السياســـية والدينية، وبـــلغ عدد الاحـــزاب المعلنة اكثر من سبـــــعين حزبـــــا وتنظيما اختلفت في توجهاتها وايدلوجياتها، واصدرت هذه الجهات العديد من الصحـــف التي تمثلها وانشـــأت العديد من الاذاعات والمحطات التلفزيونية المحلية والفضائية، وانبثق عهد جديد وجدت فيه وســـائل الاعلام نفسها امام وضع لم تعهده من قبل حيث اتيحت في العهد الجديد اجواء من الحـــرية النسبية وتحررت وســـائل الاعلام من القـــيود والتعســـف التي كانت مفروضة عليها من السابق. لكن هذه الوسائل لم تتحرر كليا من القيود بعد زوال النظام السابـــق، ويتضح ذلك من الممارسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال والافعال التي ارتكبتها وترتكبها والضغوطات التي تعرضت وتتعرض لها العديد من الصحـــف ووســـائل الاعلام والقـــيود الجديدة التي فرضتها بشكل مباشر وغير مباشر خلال العامين الماضيين[1]، ومنها ممارســـات التصفية والملاحقة والاضطهاد والتهديد والقتل للصحفيين والاعلاميين ففي الوقت الذي أقدمت فيه

قوات الاحتلال على غلق مكاتب بعض الصحف المناوئة للاحتلال نراها تدعم صحفا اخرى بشتى الوسائل والاغراءات وبشكل مباشر وغير مباشرK

ان الاوامر والتعليمات والممارسات والقيود التي اصدرتها ومارستها سلطات الاحتلال خلال العامين المنصرمين، يوضح حقيقة منهجها في الحد من حرية التعبير على الرغم من كثرة ادعاءاتها بتوفير اجواء الحرية والديمقراطية وصيانة حرية التعبير، والتي توفرت بعد سقوط النظام ولكن بشكل نسبي وانتقائي ووفق معايير وضوابط تخدم مصالح سلطات الاحتلال والتي لا يسمح بتجاوزها ومع ذلك وبعد انقضاء عامين من الفوضى الصحفية التي عاشها العراق، فأن ملامح جديدة بدأت تظهر في بعض الصحف لارساء معالم خاصة بها واثبات هويتها وخصوصيتها وهذا ما يتضح من استقرار صدور بعض الصحف وتزايد عدد قرائها وانحسار صحف اخرىK

جاء البحث في ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول واقع الاعلام العراقي في عامين من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى نيسان ٢٠٠٥، ومن ثم تناول الصحافة العراقية في العامين المنصرمين وتصنيفها واهتماماتها وواقع نقابة الصحفيين العراقيين. وعرض تجربة الصحافة العراقية في تغطية الحملة الانتخابية التي جرت في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ وتناول المبحث الثاني الصحافة العراقية والدستور الدائم والضمانات التي يمكن أن يعتمدها الدستور لضمان حرية التعبير وتأمين المعلومات. اما المبحث الثالث فقد تناول امكانية تطوير الصحافة العراقية من خلال تشجيع منظمات المجتمع المدني في مجال الصحافة والاعلام وتشجيع الصحفيين ورفع امكانياتهم المهنية ودعم الصحافة المستقلة، ثم تناول ضرورة كشف التجاوزات والاعتداءات على حرية العمل الصحفي في العراق، وما ستكون عليه الصحافة العراقية مستقبلا.

المبحث الاول

الإعلام العراقي والصحافة العراقية في عامين

الاعلام العراقي بعد 9 نيسان 2003

بعد احتلال العراق وسقوط النظام, اصدر الحاكم المدني للعراق بول بريمر في ٢٠٠٣/٤/٢٣ قراراً بحل وزارة الثقافة والاعلام وتسريح منتسبيها وايقاف جميع الصحف التي كانت تصدر ابان النظام السابق واصدر تعليمات جديدة لكل المؤسسات الاعلامية في العراق منع بموجبها التحريض على العنف او تعزيز الكراهية الاثنية والدينية او نشر معلومات كاذبة تهدف الى تعزيز المقاومة لسلطة قوات التحالف[2]، واصبحت الساحة الاعلامية في العراق باحة لكل من يريد أن يصدر صحيفة او مطبوعا او ينشئ اذاعة او قناة تلفزيونية وحسب رغبته وبدون رقيب، حيث حلت الفوضى وساد الانفلات في وسائل الاعلام العراقية وتعددت الجهات التي تدعي الاشراف على هذه الوسائل.

ويمكن حصر الجهات التي اشرفت على وسائل الاعلام في العراق بعد ٩ نيسان:

1- سلطة الاحتلال:

في تموز عام ٢٠٠٣ استدعت سلطة الاحتلال الامريكي (سايمون هاسلوك) وهو المتحدث الرسمي والمشرف على سلطات الامم المتحدة في كوسوفو وكلفه الحاكم المدني للعراق بول بريمر بمهمة اعادة بناء المؤسسات الاعلامية ووضع مسودة اقتراح لتنظيم الانشطة الاعلامية في العراق وان يكون هذا الاشراف من خلال هيئة سميت بـ(لجنة الشكاوى) وهذا النظام يشابه النظام المعمول به في كوسوفو[3].

انشأ سايمون هاسلوك (شبكة الاعلام العراقي) بتمويل امريكي، وتعاقد البنتاغون مع (شركة تطبيقات العلوم) الامريكية لتأسيس هذه الشبكة والاشراف عليها وتوفير المعدات والمرافق الخاصة بها، وعلى أن تعود ملكيتها للدولة العراقية، واصبحت هذه الشبكة تمتلك محطتي راديو F E^ k و F Ec k التي ادارتهما الاعلامية العراقية شميم رسام مع محطة تلفزيونية[4]. بلغت ميزانية الشبكة حوالي ستة ملايين دولار شهريا[5] واعتمدت في تمويلها على الاموال العراقية المجمدة في الخارج والبالغة ٢ مليار دولار[6]،

وصرح مسؤولون امريكيون انهم يريدون أن يصنعوا شبكة الاعلام العراقية على شـــاكلة F `__Eاو على شـــاكلة الوكالات الاعلامية العامة التي تحـــصل على التمويل من خلال الحكومة لكنها تمتلك استقلاليتها، وقال هؤلاء المسؤولين أن هذا النموذج سيكسر التقـــليد الذي كان معمولا به في العراق او النموذج المعمول به في العالم العربـــي اصدرت شبـــكة الاعلام صحيفتين هما الصباح وسومر واشرفت على قناة اذاعية واخرى تلفزيونية رأسها في البداية احمد الركابي الذي استقال ليخلفه جورج منصور.

2- مجلس الحكم الانتقالي:

بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق عهد اليه الاشراف على وسائل الاعلام العراقية وهي القناة التلفزيونية (العراقية) واذاعة (العراق) وجريدة (الصباح) اليومية كان اشراف المجلس على هذه الوسائل شـــكليا اما الاشـــراف الفعلي فكان من قبـــل ســـلطات الاحتلال.

وبعد مجلس الحكم المؤقت تناوبت في الاشراف على هذه الوســـائل كل من وزارتي الدكتور اياد علاوي والدكتور ابراهيم الجعفري.

خلال الستة اشهر الاولى بعد سقوط النظام تعددت القنوات والاذاعات التي انشـــئت في العراق وتضاربت توجهاتها السياسية فعلى مستوى الاعلام المســـموع ظهرت اذاعات تمثل الاحزاب والحركات السياسية، ومنها اذاعة المستقبل الناطقة بإســـم حـــركة الوفاق الوطني، واذاعة العراق الحر الصادرة عبر الانترنت، واذاعة كردستان العراق، اضافة الى شبكة الاعلام العراقية التي تمثل قوات الاحتلال، وقـــناتين فضائيتين تابـــعتين للحزبـــين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، يضاف الى ذلك المحطات التلفزيونية المحلية في منطقة كردستان والتي يبـــلغ عددها (٢٩) محـــطة و(٤١) اذاعة محلية في منطقة ادارة السليمانية فقط[7].

الصحافة العراقية في عامين

بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ عاشت الصحـــافة العراقـــية ازمة فوضى وشـــهدت الاشهر الستة الاولى اصدار ما بين (١٨٠-٢٠٠) صحيفة، وبعد مضي عام على الاحتلال بلغ عدد الصحف التي صدرت (٢٣٥) صحيفة، وبـــعد مضي عامين بـــلغ عدد الصحـــف

(٣٤٦) صحيفة، منها صحف يومية ومنها ما يصدر مرتين او اكثر في الاسبوع او اسبوعية او نصف شهرية او شهرية، وذكر البعض ان عدد الصحف والمجلات والدوريات والنشرات التي صدرت خلال هذه الفترة وصل الى ما يقرب من (٧٠٠) اصدار في محافظات العراق كافة[8]، منها (٥٠) جريدة يومية و(١٠٠) صحيفة اسبوعية، وذكر احد اعضاء نقابة الصحفيين العراقيين ان عدد الصحف التي صدرت في بغداد خلال تلك الفترة بلغ (٢٠٠) صحيفة لم يبق منها بعد مضي عامين سوى (٥٠) صحيفة منها (١٠) جرائد يومية[9]، اما عدد الصحف التي تصدر في اقليم كردستان ادارة السليمانية فبلغ (٩٦) جريدة يومية او اسبوعية او شهرية، و(٧٥) مجلة اسبوعية او نصف شهرية او شهرية أو فصلية[10].

ومن تباين الارقام عن عدد الصحف العراقية التي صدرت خلال العامين الماضيين تتضح مدى الفوضى التي عاشتها هذه الصحف، حيث لا يعرف بالضبط عدد الصحف التي صدرت والتي بقيت تصدر فعليا، وكل الارقام التي ذكرت غير دقيقة ومتباينة بسبب عدم وجود جهة مركزية تابعت تسجيل هذه الاصدارات حيث يتاح لاي شخص خلال هذه الفترة ان يصدر صحيفة في يوم ويمكنه ايقافها في اليوم التالي!

العديد من الصحف التي صدرت لم يكن لها مقر ثابت او مبنى معين تشغله وانما كانت تعد موادها وتهي مستلزمات اصدارها في بيوت او اماكن عمل الاشخاص الذين يصدرونها، اختارت الصحف التي صدرت اسماء متنوعة، والبعض من هذه الصحف بعد ان صدر باسم معين غيره بعد فترة وجيزة باسم اخر، وهكذا فأن بعض الصحف اختارت اكثر من اسم لها، والبعض الاخر تشابهت اسماؤها حيث صدرت بعض الصحف بنفس الاسم، ومنها على سبيل المثال: الساعة، الصباح، حبزبوز، الشاهد، الاخبار، الحقيقة، البناء، وغيرها. وبعض الصحف صدرت بنفس الاسم الذي كانت تصدر فيه بعض الصحف في فترات تاريخية سابقة منها (المنار، حبزبوز، البلاد، الزمان) وغيرها من الصحف الاخرى!

لم يشهد العراقيون هذا الكم الهائل من الصحف في الفترات السابقة، وعلى الرغم من كثرة هذه الاصدارات الا انه لم يستمر منها الا عدد قليل والغالبية العظمى منها توقفت وانتهت بالسرعة التي ظهرت بها، ويمكن ارجاع الاسباب التي ادت الى توقف اصدار هذه

الصحف الى عدة اسباب منها ماهو اقتصادي او سياسي او اجتماعي أو شخصي او مهني وبعد اعلان نتائج الانتخابات التي جرت في العراق في ٣١ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ افرزت نتائج هذه الانتخابات عدم فوز بعض الاطراف والحركات والشخصيات التي اصدرت بعضا من هذه الصحف والتي كان اصحابها يأملون الفوز بالانتخابات فاضطروا الى ايقاف اصدارها، والبعض الاخر منها توقفت بسبب عدم جدواها الاقتصادية، وعدم استطاعة اصحابها تحقيق ارباح سريعة كما كانوا يتوقعون، حيث بنوا امالهم على اصدار الصحيفة كمشروع تجاري توقعوا منه مردودا ماديا كبيرا، والبعض الاخر توقفت بسبب التهديدات التي تعرضت لها مكاتب هذه الصحف من اطراف متعددة، كما ان البعض ممن اصدروا الصحف كانوا يبغون تحقيق غايات خاصة كرغبتهم في نشر معلومات ومذكرات وقصص وبطولات وافكار وحقائق خاصة بهم، اعتقادا منهم باهميتها وضرورة اطلاع الجمهور عليها، او انهم كانوا يبغون الشهرة، وبعد ان سجلوا مثل هذه المعلومات في اعداد من صحفهم وحققوا ما يصبون اليه اوقفوا اصدارها.. بعض الصحف اصدرها عمال وكسبة ومنتفعون ممن لا يحملون تحصيلا علميا او مؤهلات مهنية، والبعض منهم ليس لهم تجربة خاصة بالعمل الصحفي، وبالنسبة للمهام والمسؤوليات الصحفية فقد خول بعضهم لنفسه اختيار المناصب واسناد المهام الخاصة به وبالاخرين من الذين يعملون معه في صحيفته، وتعددت المسميات والمناصب والالقاب في الصحف، واصبح بالمستطاع لكل من يرغب ان يختار لنفسه ما يحلو له من منصب او لقب او يختار منصبا لمن يرغب العمل معه في صحيفته، وهكذا تعددت المسميات والعناوين الصحفية وادرجت بعض الصحف قائمة طويلة من المناصب والعناوين، فنجد مثلا جريدة اسبوعية ولم يصدر منها سوى اعداد قليلة وتصدر بثماني صفحات ولا يتجاوز عدد ما تطبعه الالف نسخة للعدد الواحد، نرى مثل هذه الصحيفة تسجل قائمة طويلة من الاسماء وتسند اليهم مناصب ومهام منها، رئيس التحرير، صاحب الامتياز، رئيس مجلس الادارة، سكرتير التحرير، المدير المسؤول، المدير التنفيذي، التنضيد، التنفيذ، المصور، وغيرها كثيرK

كما ان البعض من الذين اصدروا الصحف كانوا يبحثون عن الشهرة والجاه وكانوا يرغبون التعريف باسمائهم ليحققوا امنية خاصة راودتهم من قبل بكتابة مقال افتتاحي في الصحيفة وتذييله باسمهم، كل هؤلاء بعد ان حققوا مقاصدهم لم يستطيعوا اكمال مسيرتهم

لانهم يجهلون متطلبات المهنة ولا يعرفون تفاصيلها وامكانية ديمومتها، وقد اجازت هذه العناوين والمناصب والالقاب لبعضهم حق الانتماء الى نقابة الصحفيين والحصول على الهوية الصحفية.

تصنيف الصحف العراقية

يمكن تصنيف الصحف التي صدرت في العامين الماضيين الى:

1- صحافة رسمية: المتمثلة بجريدتي (الصباح) و(سومر) اللتين اصدرتهما شبكة الاعلام العراقية التابعة لسلطة الاحتلال اضافة الى جريدة (الوقائع العراقية) وهي الجريدة العراقية الرسمية التي تصدرها وزارة العدل العراقية والوحيدة التي كانت تصدر في العهد السابق واستمرت بالصدور بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، اضافة الى جريدة اخرى هي (العراق اليوم) الاسبوعية التي تشرف عليها القوات الامريكية، وهاتان الصحيفتان نشرتا القرارات التي اصدرها الحاكم المدني الامريكي بول بريمر وكانتا تروجان للمفاهيم والافكار التي تطرحها قوات الاحتلال في العراق، وكانت هذه القوات توزعهما مجانا.

2- صحافة حزبية: وهي الصحف التي تمثل الاحزاب والتنظيمات والحركات السياسية واهتمت بالترويج لافكار الجهات التي تمثلها، ومن اهمها:

أ- الاتحاد: وتمثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

ب- التآخي: وتمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ت- طريق الشعب: وتمثل الحزب الشيوعي العراقي.

ث- الساعة: وتمثل الحركة الوطنية العراقية الموحدة.

ج- نداء المستقبل: حركة الوفاق الوطني العراقي.

ح- المؤتمر وجريدة فجر بغداد: يصدرهما المؤتمر الوطني العراقي.

خ- التضامن: يصدرها حزب المصالحة والسلام.

د- العدالة: تمثل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية.

ذ- النهضة: وتمثل تجمع الديمقراطيين المستقلين.

ر- الطليعة: الحزب الاشتراكي الناصري.

ز- الجريدة: وتمثل الحركة الاشتراكية العربية. وغيرها.

3- الصحف المستقلة: منها ماكان يصدر خارج العراق ثم انتقلت الى الداخل بعد سقوط النظام، وبعض الصحف المستقلة اصدرتها شخصيات سياسية عراقية مستقلة كانت تنتمي الى بعض الاحزاب في السابق، وهذه الصحف كثيرا ما تعاني من ضغوطات وتهديدات، فأما ان تتماشى مع التيار الضاغط لسلطة الاحتلال واما المعاناة والتعثر والانكماش او في الاقل تحجيمها وتقليل فاعليتهK

4- صحف اجنبية: تهدف الى تقريب وجهتي النظر العربية والغربية وتستهدف الطبقة المثقفة من الشباب العراقي، يتولى اصدارها مجموعة من الشباب البريطاني والامريكي ممن كانوا يعملون في صحف امريكية وبريطانية ومنها: جريدة بيان العراق و(ايفننج ستاندرد) و(ديلي تلغراف) وهذه الصحف تصدرها وتمولها وتشرف عليها قوات الاحتلال بشكل مباشر وتوزعها مجانKا

5- صحف تجارية اعلانية: اصدرها بعض الصحفيين ورجال الاعمال لتحقيق مكاسب شخصية سياسية او مالية، بعضها كان يؤيد الاحتلال والبعض الاخر يعتمد على نشر الفضائح لزيادة المبيعاتK

ويمكن تقسيم الصحف العراقية من حيث التخصص الى:

صحف سياسية عامة كالصحف اليوميةK

صحف فنية: كجريدة عدسة الفن، وعيون الفن، وفنون وغيرهاK

صحف رياضية: مثل الكرة، العالم الرياضي، الرياضي الجديد، السفير الرياضي وغيرهاK

صحف دينية: مثل الدعوة، الحوزة، الفتوى، الكوثر، البيان، المجلس، قمر بني هاشم، الكوفة، صوت الجمعة، الوفاق الاسلامي، البصائر، انصار الحوزةK

صحف طائفية: مثل توركمن دايلي، الطيف المندائي، نيشا، صدى السريان، صوت الشعب الايزديةK

وصحف تجارية واعلانية واقتصادية.

نقابة الصحفيين العراقيين

عند تناول الصحافة العراقية لا يمكن اغفال نقابة الصحفيين التي تجمع العاملين في

الحقل الصحفي والاعلامي في العراق، فما حل في العراق بعد سقوط النظام من انحلال وتفشي الفوضى في كل اركان الدولة العراقية ومؤسساتها وتنظيماتها حل ايضا بنقابة الصحفيين العراقيين التي تضم في عضويتها (٧) الاف صحفي[11] حيث عانت النقابة من هذه الفوضى وحصلت فيها انشقاقات وتكتلات واصبحت عدة تجمعات كل منها تدعي تمثيلها للصحفيين في العراق، ويمكن التمييز بين اربع مجموعات تمثل الصحفيين العراقيين بعد سقوط النظام[12]:

1- الصحفيون الاكراد الذين ينتمون الى اتحاد الصحفيين في كردستان العراق، وهذه المجموعة تلتزم بقانون المطبوعات الصادر عن المجلس الوطني لكردستان العراق.

2- الصحفيون الذين عادوا الى العراق من الخارج ومعظمهم ينمتون الى اتحاد الكتاب والادباء العراقيين وجمعيات الصحفيين العراقيين في اوربا، وهم ليسوا اعضاء في نقابة الصحفيين، وكان البعض منهم قد فصل من النقابة في السنوات الماضية بسبب مواقفهم المعادية للنظام السابق، وقد عاش هؤلاء في المنفى سنوات عدة.

3- الصحفيون الجدد الذين عملوا في الصحافة بعد سقوط النظام وعددهم كبير، واغلبيتهم من الشباب الطامحين للعمل في ظل عراق ديمقراطي واقامة صحافة حرة.

4- الصحفيون الذين عملوا في الصحافة في ظل النظام السابق، وهم اكثر من (٢٠٠٠) صحفي، وسرحوا من اعمالهم بعد صدور قرار سلطات الاحتلال بحل وزارة الاعلام والغاء الصحف ووسائل الاعلام التي كانوا يعلمون فيها.

وتدعي كل مجموعة من المجموعات احقيتها في تمثيل الصحفيين العراقيين، ولحل هذا الاشكال عقد في ٣ تموز عام ٢٠٠٣ مؤتمر الصحفيين العراقيين لتوحيد الجهات الممثلة للصحفيين العراقيين، وبدلا من معالجة هذه الخلافات برزت ثلاث جهات متصارعة تمثل الصحفيين.

- نقابة الصحفيين العراقية التي تشكلت في تموز ٢٠٠٣ بموافقة سلطة الاحتلال ولجنة التنسيق الديمقراطية للصحفيين العراقيينK

- لجنة التنسيق الديمقراطية للصحفيين العراقيينK
- اتحاد الصحفيين في كردستان العراق.

اهتمامات الصحف في بداية صدورها

كرست الصحافة العراقية منذ بداية صدورها بعد سقوط النظام الاهتمام بالتفاصيل الخاصة برموز النظام السابق واسرارهم وفضائحهم، وتناولت الكثير من الاحداث التي لم يسمح في السابق الخوض فيها، واهتمت ايضا بالحديث عن اسباب سقوط النظام والسرعة التي احتلت فيها القوات الانجلو امريكية بغداد والمدن الاخرى، وقدمت التحليلات ووجهات النظر الخاصة لبعض المحللين والقادة العسكريين العراقيين والاجانب وما رافق هذه الحرب من اسرار وتداعياتK

غلب على الصحف العراقية بشكل عام في بداية صدورها ضعف موادها، وتدنى مستوى ادائها المهني، وقلة تحليلاتها، وضعف الفنون الصحفية والطباعية والاخراجية وقلة التقارير والتحقيقات والاحاديث الصحفية الرصينة، وتميزت بكثرة اعلاناتها، وبتكرار تناولها القضايا والمواضيع التي تعالج هموم الانسان العراقي الامنية والخدمية والمعاشية، واعتمادها الاقتباس من الصحافة العربية والاجنبية على حساب المواضيع المعدة بسبب قلة المندوبين والمراسلين، وغلب على موادها طابع المحلية وقلة اهتمامها بالقضايا العربية والاقليمية والدولية. كما ان توزيعها منذ بداية صدورها كان محدودا حيث يتراوح عدد النسخ المطبوعة ما بين الف و(١٥) الف للعدد الواحد. ولو ان البعض منها قد تجاوز هذا الرقم فيما بعدK

واذا ما نظرنا الى الصحافة العراقية التي صدرت بعد الاحتلال، نرى ان اهتمامها في الغالب، اضافة الى ما ذكر، ينصب على الشؤون الرياضية والفنية حيث تطغى هذه المواد على المواد الثقافية والارشادية والتوجيهية والتحليلات الرصينة، وان الكثير من هذه الصحف اهتمت بالفضائح واعتمدت اسلوب الاثارة واهتمت بالمادة الاخبارية السريعة والسطحية، وانتهجت اسلوب التشهير والعنف والصاق التهم بالاخرين، واسهبت في تناول عمليات القتل والارهاب واخبار الجريمة والفساد الذي تفشى في اجهزة الدولة، لكن مثل هذه الصحف اخذت بالتناقص تدريجيا ويمكن القول ان الانسان العراقي ولكثرة ما تكرره هذه الصحف من همومه وقضاياه دون ان يجد لها حلا من المسؤولين والسلطة، بدأ لا يعبأ

بما تنشره وضعفت مصداقية هذه الصحف واصيب الجمهور بالاحباط وعدم المبالاة من كثرة هذه الادعاءات والوعود، وبالتالي يمكن الاستنتاج ان الصحف قد ابتعدت عن مهمتها الرقابية والتوجيهية والتثقيفية، الى مهمة دعائية اما لسلطة الاحتلال او الى الاحزاب التي تمثلها او انها مسايرة لها، او انها صحافة اثارة تبغي الربح ما عدا القلة القليلة منها، كما ان الكثير من الصحف تعاني نقص الكادر الصحفي المتخصص والمندوبين والمراسلين ومن ضعف الاداء الاداري مع تفشي سياسة المراوغة بين العاملين في الصحف وسعي البعض للحصول على الامتيازات والسفر والكسب المادي وتنامي سياسة الاحتواء.

ومع ذلك فأنه وبعد انقضاء عامين على تنفس الصحافة العراقية لنسمات الحرية وعلى الرغم من الفوضى التي تعيشها والفساد الذي حل بالبعض منها فأننا نتلمس بداية ارساء تقاليد خاصة للصحافة في العراق، وانها اخذت تبني هويتها الخاصة التي تميزها عن بعضها.. ويمكننا ان نستبشر خيرا بزوال فوضى الصحف الذي ساد في الفترة الماضية، وانها على طريق ارساء معالم واضحة، وان يكون لكل صحيفة خصوصيتها وستزول الصحف الطارئة تدريجيا وتبقى الصحف التي يدعمها الجمهور القارئ ويفضلها على سواها.

ويمكن تحديد بعض الملامح التي تميز الصحافة في العراق خلال العامين الماضيين منها.. غياب قانون ينظم عمل هذه الصحف وغياب التنظيمات النقابية والمهنية الفاعلة القادرة على اداء دورها في تنظيم العمل الصحفي والدفاع عن حقوق العاملين فيه، والبحث عن العوامل المساعدة والفاعلة للخروج من فوضى الصحافة العشوائية واعادة المباني الاعلامية التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير شرعي، واعادة الاعلاميين المسرحين.

كما ان العديد من الصحفيين يعانون من الاضطهاد المهني والفكري ويحاربون من مرؤوسيهم الذين يمارسون بحقهم افعالا بعيدة عن اخلاق وشرف المهنة وبسبب غياب الحماية القانونية واجه الكثير منهم القسر والاكراه لتأدية اعمال لا يرغبون بتأديتها، والا فهم مهددون بالطرد من هذه الصحف كما ان الكثير من الصحفيين الذين سرحوا من اعمالهم بعد حل وزارة الاعلام او من الشباب الذي تخرجوا من الجامعات بقوا مشردين وان البعض منهم اجبروا على العمل باجور زهيدة والبعض الاخر بقوا يستجدون العمل ويطرقون الابواب وبعد ان يجدوا عملا يطردون منه بعد فترة قصيرة وقد انتقل البعض

منهم للعمل في عدة صحف ومن ثم وجد نفسه بلا عمل[13]. كما ان البعض ممن يعارضون الاحتلال تعرضوا للتهديد والملاحقة والاعتقال، ودفع بعضهم حياته ثمنا لذلك.

الصحافة العراقية وتجربة الانتخابات[14]

كانت الانتخابات التي جرت في العراق في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ تجربة جيدة وامتحانا لمدى قدرة الصحافة العراقية على الايفاء بمستلزماتها في ظل الاجواء والمتغيرات التي طرأت في العراق وبحكم حداثة الصحافة وقلة خبرتها فأنها لم تستطع ان تمهد للعملية الانتخابية وتعثرت في تأدية دورها في توعية الانسان العراقي لمتطلبات العملية الانتخابية والذي هو في الاساس لا يملك المعلومات التفصيلية عن مثل هذه الانتخابات ولم يجربها سابقا، ويعود سبب ذلك الى مجموعة من العوامل منها:

1- لم يتعرف الاعلامي المحترف على الحقوق والمسؤوليات والمهارات التي يجب ان يلم بها، لتساعده في اداء عمله وتوعية الناخبين وتعريفهم بالاختيارات السياسية المتاحة معرفة جيدة، ومن مصادر مستقلة بعيدة عن التكتلات والاحزاب.

2- لم تتح الصحافة فرصا متكافئة للاطراف والتكتلات والاحزاب المرشحة للانتخابات وكان دور الاعلام والصحفي المحترف ضعيفا في نشر الموضوعات والخيارات بمسؤولية ونزاهة ودقة وحيادية وموضوعية ليتسنى للمواطن التصويت عن قناعة واختيار ما يريد.

3- ضعف مصداقية الصحف وتفشي عدم ثقة المواطن بها، وضع هذه الصحف في موقف مهزوز امام القارئ الذي اصبح لا يبالي بما تنشره الصحف، يضاف الى ذلك محدودية توزيع هذه الصحف والفترة الزمنية القصيرة التي سبقت الانتخابات والتي كانت غير كافية لتوعية الجمهور بالانتخابات.

4- لم تستطع الصحف توضيح ما تعنيه العملية الانتخابية وابعادها وانعكاساتها، ولم تعمل على مساعدة المواطن العراقي في تحديد خياراته وتعزيز استقلاليته وايصاله الى اختيار ما يفضله وما يريد عن قناعة ورضا بمعزل عن ضغوط الاخرين.

ان الاداء السلبي للصحف لم يعمل على دعم الجهد الديمقراطي بالشكل المطلوب وكانت مقصرة في تأدية مهمتها في التوعية بالعملية الانتخابية وتثقيف الناخب بحاجاته

الفعلية ورغباتها

المبحث الثاني
الصحافة والدستور

الصحافة العراقية وحرية التعبير في الدستور الدائم

لارساء صحافة عراقية حرة في ظل نظام ديمقراطي يحترم حقوق الانسان لابد من وضع اليات قانونية وتنظيمية جديدة تضمن حـــرية التعبـــير وتعتمد المعايير الدولية التي تكفل حقوق الانسان وحرية العمل الصحفي، وفي هذا المجال لابد من الاشارة الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اصدرته الامم المتحدة عام ١٩٤٨ ومما جاء فيه[15] (أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق اعتناق اراء الاخرين دون تدخل، واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية).

وجاء تطوير هذا الاعلان عام ١٩٦٦ واصبح بمثابة معاهدة دولية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد صادق العراق على هذا الاعلان عام ١٩٧١ ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦.

وحسب المادة الثانية منه، فأن انضمام أية دولة اليه يعني قبولها الالتزام بالنقـــاط التي حددها:

1- **تبني تشريعات وتعديل القائم منها لضمان الحقوق المعترف بها في العهد.**
2- **تعويض أي شخص انتهكت حقوقه من أي مسؤول حكومي ومحاكمة المنتهك.**
3- **نشر الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان على نطاق واسع لضمان ادراك وتوعية المواطنين بحقوقهم المحددة.**

وتنص المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان:

1- لكل انسان حق اعتناق الاراء دون مضايقة.

2- لكل انسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حــريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والافكار وتلقيها ونقلها الى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل كتيب او مطبوع او في قالب فني بأية وسيلة اخرى يختارها.

3- تستتبع ممارسة الحقــوق المنصوص عليها في الفقــرة الثانية من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك لا يجوز اخضاعها لبــعض القــيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وان تكون ضرورية.

أ- لاحترام حقوق الاخرين وسمعتهم.

ب- لحماية الامن القومي او النظام العام، او الصحة العامة او الاداب العامة.

واجازت المادة (٢٠) أن:

1- تحظر بالقانون أي دعاية للحرب.

2- تحظر بالقانون اية دعوة الى الكراهية القومية او العنصرية او البيئية او تشكل تحريضاً على التمييز او العداوة او العنف.

ولكي تكون هذه المعايير فاعلة في ضمان الحــريات الفردية والجماعية لابــد من مشاركة المنظمات المهنية والثقافية والمعنيين من العاملين في الصحف ووســائل الاعلام والاحزاب والتكتلات السياسية ومن الاكاديميين والمتخصصين وحــثهم على المشــاركة الفاعلة في وضع قانون جديد للصحافة والاعلام تنص عليه بنود واضحــة في الدســتور الدائم، واقرار ميثاق شرف وطني يرسخ مفهوم حــرية الرأي والتعبــير ويضمن حقــوق الانسان العراقي ويوفر الحصانة والحماية للصحفيين في ممارســة اعمالهم، ورفض اية محاولة لفرض قوانين خارجية تحد من حرية العمل الصحفي.

أن مثل هذا النظام يشكل غطاء شرعيا يحــمي الصحــفيين من الاعتقــال والعنف والقســر والمســاءلة والعوز، ويؤمن لهم الاحــتياجات الاجتماعية والثقــافية والمهنية والاخلاقية والمادية وينظم عملهم ويشــكل لهم مرجعية تنظيمية وقــانونية تحــميهم من السلطوية والهيمنة والاحتواء وتكفل لهم حقوقــهم وفق ضمانات تشــريعية ينص عليها الدستور وتضمنها القوانين. واعتبار حرية التعبير شرطا اساسيا لبناء الديمقراطية وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهي اللبنة الاولى لخلق جو من الوعي يمكن الانسان من اتخاذ قرارات

واعية مبنية على المعرفة والادراك وتساعده في لعب دور فاعل في تشكيل مستقبله واعتبار نظام الرقابة الذي تفرضه الانظمة والسلطات على حرية التعبير من معوقات العملية الديمقراطية[16].

ومن المهم ان يسعى الصحفيون والاعلاميون للحد من العوامل التي تؤثر على قرارات النشر سواء اكانت من النظام السياسي وما يصدره من قوانين وتعليمات وتوجيهات او ما يفرضه النظام الاجتماعي من عادات وتقاليد ومعتقدات لا تتناسب والعملية الديمقراطية او من جماعات الضغط كالاحزاب والمعلنين والمصالح الشخصية والعلاقات الانسانية واعتبار ان مثل هذه القيود هي من معوقات التقدم الاجتماعي وان كل تقييد لحرية التعبير والحصول على المعلومات ينبغي ان يكون منصوصا عليه في القانون والقانون يجب ان يكون شفافا، واضحا، ومرسوما بشكل محدد وبدقة لا لبس فيه ولا غموض، بحيث يمكن للافراد من استشراف ما اذا كان عملهم غير قانوني وغير مقبول. وان الاعلام الحر والمستقل والمتعدد مهم لبناء المجتمع الديمقراطي في العراق الجديد، وان تعمل الصحافة ووسائل الاعلام على تمكين ومساعدة المواطنين من الاطلاع على الاحداث والبرامج وتقديم الاراء المتباينة للسياسيين والمثقفين والمسؤولين في الدولة واعضاء المجالس الوطنية والبرلمانية والاحزاب وان تمنح فرصا متكافئة ومتوازنة لابداء ارائهم وتقديم طروحاتهم وافكارهم في نقل التصريحات والاتهامات والتبريرات التي تبديها الاطراف المعنية من دون خوف او ضغوط او ملاحقة وان تتمتع الصحافة بالحرية التي تمكنها من نشر هذه الاراء، وايصالها الى الجمهورK

وتقع على الصحافة مسؤولية تدقيق االمعلومات المقدمة والتأني في اسناد الاتهامات من دون تقديم التبريرات والحقائق المنطقية والمقنعة وان لا تحرف الحقيقة او تحجبها مقابل الاغراءات او الخدمات او الهدايا التي يسديها السياسيون او الاحزاب والشخصيات الى الصحفيين، وان يعتبر الصحفي عمله مقدسا، وانه ليس سلعة تقبل البيع والشراء وان عليه حقوقا وواجبات ومسؤوليات ومهارات من المهم التعامل معها بحرص شديد في ظل الظروف المعقدة والحرجة التي يمر بها العراقK

وفي هذا السياق ايضا لابد من اعطاء ضمانات واضحة في حق المواطن والصحافة في الوصول الى المعلومات وتأمين حرية تداولها، اذ لا يمكن ضمان حرية التعبير دون

الاعتراف بحق الوصول الى المعلومات، فهما مسألتان حيويتان لمجتمع ديمقراطي وجوهريتان لتقدمه ورفاهيته وهما المدخل الرئيسي للتمتع بباقي الحقوق الانسانية والحريات الاساسية[18] وان يعتمد المقياس المحدد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والتعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد ضمنت منظمة الامم المتحدة هذا الحق منذ عام ١٩٤٦ واعتبرت حرية المعلومات حقا اساسيا للأنسان واساسا لجميع الحرياتK

وتعتبر الصحافة ووسائل الإعلام من الاطراف الاساسية في العملية الديمقراطية ومن المهم ضمان حصول هذه الوسائل على المعلومات بحرية وتمكينها من ان تكون الجهة المراقبة للسلطة وأجهزة الدولة[19]. ويمكن تحديد التقييدات على حرية التعبير وتداول المعلومات ولكن في الحدود الصارمة التي يستدعيها الوضع القائم وبشرط ان لا تتعارض مع التزامات الدولة الاخرى[20]، ان مساعدة الصحافة والصحفيين في الحصول على المعلومات يمكنهم من تجاوز السطحية في تغطية الاحداث والتي اتسمت بها الصحافة العراقية في السنتين الماضيتين مع توفر المراجع والكتب الحديثة وبناء مراكز معلومات بتقنيات واليات تتناسب وثورة المعلومات، وتسهيل الاطلاع والمتابعة للعاملين في حقل الصحافة والاعلام، وتعميق ثقافتهم وترصين كتاباتهم وتحليلاتهم وارائهم.

المعايير الاخلاقية والمهنية في الدستور

الاتفاق على تحديد وتفسير المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالعمل الاعلامي ومنها ما يقصد بالمعايير الاخلاقية والمهنية وما تعنيه الدقة والتوازن في نشر الاخبار والتصريحات والاحداث المثيرة والتحريض على العنف او الكراهية العرقية او الدينية، او الاضطرابات المذهبية او اعمال العنف[21] الشغب، وما يقصد بالمسؤولية الاجتماعية والامن الوطني وغيرها، هذه المفاهيم التي كثيرا ما تستخدم في التشريعات والقوانين وتسخر بالاتجاه الذي يخدم السلطة في كثير من الاحيان، وضرورة معرفة المدى الذي تتوافق فيه مع المصلحة الوطنية او تتعارض معها، وحدود هذه المفاهيم في ظل اجواء الحرية والديمقراطية المتاحة. والحدود التي من شانها ان تساهم في بث التفرقة وتساعد على التحريض والفتن والاقتتال وافتعال الازمات وتشجيع الطائفية والعنصرية وتخلق

اجواء العداء وان يكون هناك ادراك واضح بالحدود الضيقة للمتغيرات التي يمكن فرضها على حرية التعبير لمصلحة الامن الوطني وذلك لمنع الحكومات من استخدام ذريعة الامن الوطني لغرض وضع تقييدات غير مشروعة على ممارسة تلك الحريات وضرورة الحماية القانونية لتلك الحريات باصدار قوانين مصاغة بدقة وتحديد ما يضمن المستلزمات الضرورية لسيادة حكم القانون وان يكون هناك حماية قضائية لتلك الحريات بواسطة محاكم مستقلة[22]، وان تخضع هذه المفاهيم الى اخلاقيات المهنة التي حددتها الاعراف والمواثيق المعمول بها في بعض الدول والتي يطلق عليها مواثيق الشرف المهني للصحفي او (ادلة السلوك المهني) ومنها:

1- مواثيق دولية: ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيينK

2- مواثيق اقليمية: ميثاق شرف الصحفي العربي الصادر عن اتحاد الصحفيين العربK

3- مواثيق وطنية: ميثاق شرف الصحفيين الاردنيينK

4- مواثيق داخلية: وهي مواثيق او ادلة تضعها المؤسسة الاعلامية للعاملين فيهاK

ولاعداد هذه الضمانات في الدستور العراقي الجديد يمكن الاستفادة ايضا من اصدارات الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام والذي يتضمن[23]:

1- الاعلان العالمي لحقوق الانسانK

2- دور وسائل الاعلام كمراقب عملK

3- القيود على حرية التعبير، ويشمل بعض نصوص الفقرات من القوانين العراقية والتعديلات المقترحةK

4- القيود غير الشرعية على حرية التعبير في القوانين العراقيةK

5- تنظيم الصحافة والمتطلبات الواجبة لممارسة المهنة والقيود المفروضة على الصحافة في القانون العراقيK

6- عرض لنصوص بعض مواد قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٩٦ مع مناقشة محتوياتها وتقديم وجهات نظر خاصة فيها واقتراح بعض التوصيات المفيدة في هذا المجال، اضافة الى اصدارات[24] اخرى يمكن ان تنور المعنيين

بالقوانين العراقية المعنية بحـــرية التعبـــير وامكانية مناقشـــتها وتعديلها وايجاد النصوص الملائمة التي يمكن ان يتضمنها الدستور العراقي الدائم وتنظيم لقـــاءات ومؤتمرات لمناقشة هذه القضايا بين الاعلاميين انفسهم، وبينهم وبين القـــانونيين والجمهور العام.

المبحث الثالث

تطوير الصحافة من خلال تشجيع منظمات المجتمع المدني ودعم الصحافة المستقلة

تشجيع منظمات المجتمع المدني وتوثيق علاقاتها مع مثيلاتها

دعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني والروابـــط والاتحـــادات المهنية التي تعنى بشؤن الصحفيين والاعلاميين وتدافع عن حقوق الانسان وحرية التعبـــير خاصة وان مثل هذه التنظيمات لم يكن لها وجود في السابـــق او انها كانت واجهة تدافع عن ســـلطة النظام السابق واستبداده اكثر من الدفاع عن حقوق منتسبيها واعتبار هذه التنظيمات من اولويات العملية الديمقراطية وصيانة حرية التعبير ومن الضروري مســـاندتها ومســـاعدتها ماديا ومعنويا حتى تكون فاعلة في المجتمع المدني وتستمد قـــوتها منه في الحـــد من تجاوزات الســـلطة التنفيذية وان تســـاهم هذه المنظمات مع وســـائل الاعلام في توعية المواطنين والاعلاميين بحقوقهم وواجباتهم ضمن حـــرية التعبـــير وحقـــوق الانســـان في المجتمع الديمقراطي والتي تنص عليها المواثيق والاعراف الدولية وتشجيع اقامة علاقات بين هذه التنظيمات في العراق مع التنظيمات المماثلة الاقـــــليمية والدولية والتي تعمل في نطاق المجتمع المدني في دول العالم المختلفة وتعزيز الحـــوار والتعاون والتنســـــيق في مجال الدفاع عن الديمقـــراطية وحقـــوق الانســـان وصيانة حـــرية التعبـــــير وضمان الاعلام الحروالصحافة المستقلة مع وضع اليات قانونية وتنظيمية لمثل هذه العلاقة لاعطاء قـــوة

وفاعلية اكبر لهذه التنظيمات في الدفاع عن منتسبيها في العراق وضمان حقوقهم المهنية والمعيشية والثقافية.

ويمكن في هذا المجال الاستفادة من المنظمات الدولية المعنية ومن تجربة بعض الدول وكسب دعمها ومساندتها لتحقيق هذا الهدف.

تشجيع الصحفيين ودعم الصحافة المستقلة

تشجيع الصحافة المستقلة وتمكينها من اداء دورها بدون تاثيرات خارجية ودعمها من خلال تقديم الاعلانات وان لا يكون الاعلان سلاحا للتأثير عليها او انه يعمل على استمالتها وفرض وصاية عليها بل ان يكون قطاع الاعلان مستقلا داعما وليس ضاغطا، وان يكون هذا الدعم مناسبا لاخراج هذه الصحف من ضائقتها المادية مع تشجيع التنافس الحر في العمل الصحفي بكل اشكاله وتجاوز القيود والممارسات والاساليب المعوقة والمؤثرة على كفاءة العمل ونبذ اشكال الهيمنة والوصاية والاحتواء واحترام العمل وضمان حرية التعبير وتوفير الفرص لأثبات الكفاءة والمقدرة في اداء العمل وان يكون جمهور الصحيفة هو الحكم في مدى نجاح الصحفي وتقدير مدى اهمية نجاحه ودعم التخصص في العمل الصحفي الذي افتقدته الصحافة خلال الفترة المنصرمة وتشجيع ذوي الكفاءة منهم وتكريمهم مع تامين عمل الصحفي وضمان اداء عمله بحرية وايجاد فرص لحضور المؤتمرات والمناسبات والمشاركة في الندوات والدورات والمنح الدراسية والتدريبية داخل العراق وخارجه، ويمكن في هذا المجال التعاون مع اندية الصحافة في الدول النامية بشكل خاص وفي العالم بشكل عام في تأهيل ورفع كفاءة العاملين بالوسط الصحفي وفي تنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد وتبادل المهارات الصحفية مع دول العالم النامي ودول العالم كافة من اجل تفعيل العمل الصحفي ودمج الصحفيين في مؤسسات اعلامية تنافسية ضمن مناخ اجتماعي يكون الولاء فيه بالدرجة الاولى الى الصحافة والارتقاء بالحرفية ومن هذه النوادي نادي جنيف للصحافة، نادي دبي للصحافة، نادي مالطا للصحافة، نادي سنغافورة للصحافة وغيرها.

ومن المهم ايضا كشف التجاوزات والاعتداءات على حرية العمل الصحفي وادانته وكشف حالات التعسف والاضطهاد والملاحقة والتهديد والقتل التي يتعرض لها المندوبون

والمراسلون العراقيون والعرب والاجانب حيث تعرض العديد منهم الى مثل هذه الحالات ويذكر تقرير لمعهد الصحافة الدولي ان عدد الصحفيين الذين قتلوا خلال العامين المنصرمين بلغ (٧٨) صحفيا[25]، وكان الصحفيون والصحافة الضحية الاولى للقرارات التي اصدرتها قوات الاحتلال الامريكي حيث اصدر الحاكم المدني الامريكي قراره الجائر بحل المؤسسات الصحفية في العراق وتسريح اكثر من سبعة الاف من العاملين فيها والذين مازال الكثير منهم يعاني البطالة وقسوة العيش. كما ان قوات الاحتلال اغلقت عددا من الصحف في هذه الفترة[26]. كما ان بريمر اصدر تعليمات لكل المؤسسات الاعلامية العراقية منعها بموجبه التحريض على العنف او تعزيز الكراهية الاثنية والدينية او نشر معلومات كاذبة تهدف الى تعزيز المقاومة ضد القوات الامريكية وهذا ما منح تبريرا للجنود الامريكيين وخولهم من وقت لاخر مداهمة مكاتب الصحف التي تخرق هذه التعليماتK

ان من المهم بالنسبة للصحف ان تسعى للكشف عن الظروف والملابسات للتجاوزات التي تحصل، والمطالبة بمحاسبة المقصرين وتقديمهم للعدالة، واعتبار ان مثل هذه الاحداث جريمة ضد الانسانية وتشكل خرقا للقانون الدولي، ولا يجب ان يفلت مرتكبوها من العقاب والمساءلة، وان استهداف الصحفيين مخالفا للمادة الثالثة من اتفاقيات جنيف الاربعة الموقعة عام ١٩٤٩، وكذلك المادة (٥١) من القانون الانساني الدولي، ومطالبة المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني في العالم تقديم الدعم والمساعدة ومطالبتها بتشكيل لجان تحقيق لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم[27]، وتوفير ضمانات لحماية الصحفيين خلال الحرب بما يتفق والقوانين والاعراف الدولية، وان اهمال ذلك يشجع قوات الاحتلال ودول اخرى على تكرار مثل هذه الاعمال، وبيان ان ادعاءات هذه القوات بتوفير اجواء الحرية والديمقراطية يتنافى مع ما تقوم به من غلق واعتقال واساليب الملاحقة والتهديد للصحافة والاعلاميين.

مستقبل الصحافة وحرية الرأي في العراق

أن واقع الحال في العراق اليوم، يكشف أن الكثير من المثقفين والاعلاميين والكتاب واساتذة الجامعات ليس لهم دور حقيقي وانهم مهمشون ويخشون توجيه النقد وابداء الرأي بحرية تامة، وكثيرا ما يستجيبون للطروحات على حساب الموضوعية والعلمية

والحقيقة، او انهم يلتزمون الصمت وهم مرغمون في بعض الاحيان على ارضاء الاطراف التي يعتبرونها متطفلة!

أن ما يحيط بالصحفي والمثقف والاعلامي والاستاذ الجامعي من اخطار مجهولة وغامضة ومتناقضة لا تجمعها اهداف وانما يحكمها الضياع، ومع ذلك فالدور الكبير المنتظر من المثقفين والاعلاميين واساتذة الجامعات والذين يتبنون المواقف الانسانية والوطنية والذين يدافعون عن الحقيقة العلمية، فأن دورهم سيأخذ مكانه حال استتباب الامن واستقرار الاوضاع وتوفر الفرصة المناسبة لكي يكشف هؤلاء عن مواقفهم وتكون مساهماتهم بشكل اكبر!

أن مستقبل الصحافة والاعلام في العراق لا يمكن أن يتحقق الا في ظل نظام حكم ديمقراطي برلماني تعددي، يسوده القانون وحرية المواطن والفكر والعقيدة، يحترم فيه الانسان والمجتمع وتتحقق فيه العدالة ويصان الدستور، نظام يمنح الاحزاب والمنظمات والافراد فسحة كبيرة من حرية التعبير والمشاركة السياسية. وان يكون محور الثقافة السياسية (الوطن) وليس (السلطة) واستئثار الفرد او الحزب بالسلطة، وبالتالي اعطاء الاعلام والصحافة قدرا واسعا من الحرية والضمانات لان تنجز مهامها بأمانة وصدق، وان يدرك جميع العاملين في الصحف والمؤسسات الاعلامية مسؤولياتهم الاخلاقية والمهنية والاجتماعية.

المراجع

1- الوقائع العراقية (٣٩٧٨) في ٢٠٠٣/١٠/٦ امر الحاكم المدني الامريكي بول بـــريمر رقم (٧) الذي حدد فيه صلاحيات سلطة الاحتلال، وقد انتقلت هذه الصلاحيات الى رئيس الوزراء العراقي فيما بعد بموجب الامر الذي نشر في الوقـــائع العراقـــية (٣٩٨٥) في ٢٠٠٤.

2- خدمة واشنطن بوست، خاص بالشرق الاوسط ٢٠٠٣/٨/٢٠.

3- المرجع السابقK

4- شبكة الحريات الاعلامية ٢٠٠٥/١٢/٤.

5- المرجع السابقK

6- تقرير اصدرته شبكة k k ` في ٢٠٠٥/١٢/١٥.

7- احصائيات وزارة الثقافة في حكومة كردستان، ادارة السليمانية، ٢٠٠٥.

8- جريدة الشرق الاوسط، طبعة بغداد، مقابلة مع كريم صبري، وهو صحفي عراقي اقـــام معرضا للصحف العراقية التي صدرت في الفترة من ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحـــتى نيســـان ٢٠٠٥. نشرت بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٨.

9- المرجع السابـــق، مقابـــلة مع مؤيد اللامي، رئيس لجنة العلاقـــات الخارجية في نقابـــة الصحفيين العراقيين (المجمدة) تحت عنوان الصحفيون العراقيون يعانون من البطالة بعد اغلاق صحفهم ويطالبون بقانون لحمايتهمK

10- احصائيات وزارة الثقافة في حكومة اقليم كردستان، مرجع سابقK

11- جريدة الشرق الاوسط، ٢٠٠٥/٤/١٨، مقابلة مع مؤيد اللامي، مرجع سابقK

12- شبكة الحريات الاعلامية، ٢٠٠٥/٤/١٢، عن جريدة الرأي الاردنية، ٢٠٠٣/٩/١٨.

13- جريدة الشرق الاوسط، ٢٠٠٥/٤/١٨، مقابلة مع احـــمد العبـــيدي، من الصحـــفيين المسرحيين الذين عملوا في جريدة الثورة سابقا، مرجع سابقK

14- الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام، قواعد ونظم التغطية الاعلامية خلال مدة الانتخابات ١٥ كانون الاول ٢٠٠٤.

15- ايندكس، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ايار ٢٠٠٤، ص٦٩.

16- ايندكس، تحليل لقانون الاعلام العراقي، ملخص تنفيذي مقـــدم من مركز ^ ëïáÅäÉ NVمرجع اسبق، ص٦٨.

17- ايندكس، مبادئ جوهانسبورغ، حول الامن الوطني وحـــرية التعبـــير والوصول الى المعلومات، ص٩٣.
18- ايندكس، مبادئ جوهانسبورغ، مرجع سابق، ص٩١.
19- ايندكس، اليات دولية لحماية حرية التعبير، مرجع سابق، ص٩٩.
20- ايندكس، مبادئ جوهانسبورغ حول الامن الوطني، مرجع سابق، ص٩٤.
21- الهيئة الوطنية العراقـــية للاتصالات والاعلام، توجيهات عامة، مســـودة مطروحـــة للمناقشة، ايلول ٢٠٠٤.
22- ايندكس، مبادئ جوهانسبورغ حول الامن الوطني، مرجع سابق، ص٩١.
23- الهيئة الوطنية العراقية للاتصالات والاعلام، قراءة اولية في القوانين العراقية المتعلقة بوسائل الاعلام وحرية التعبير والاتصالات، مسودة مطروحة للمناقشة، اللائحة المؤقتة لقواعد ونظم البث الاعلامي، ٢٧ تموز ٢٠٠٤.
24- المرجع السابق
25- تقرير معهد الصحافة الدولي، ٢٠٠٥/٣/٢٤.
26- ايندكس، سلامة الصحفي، صحفيون واعلاميون قـــتلوا في العراق خلال عام ٢٠٠٤، وكالة رويتر، ص٨.
27- ايندكس، الدليل الصحفي لتغطية الانتخابات، وكالة رويتر، ٢٠٠٤.